وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
Princess Nora Bint Abdul Rahman University

CSRWS

مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

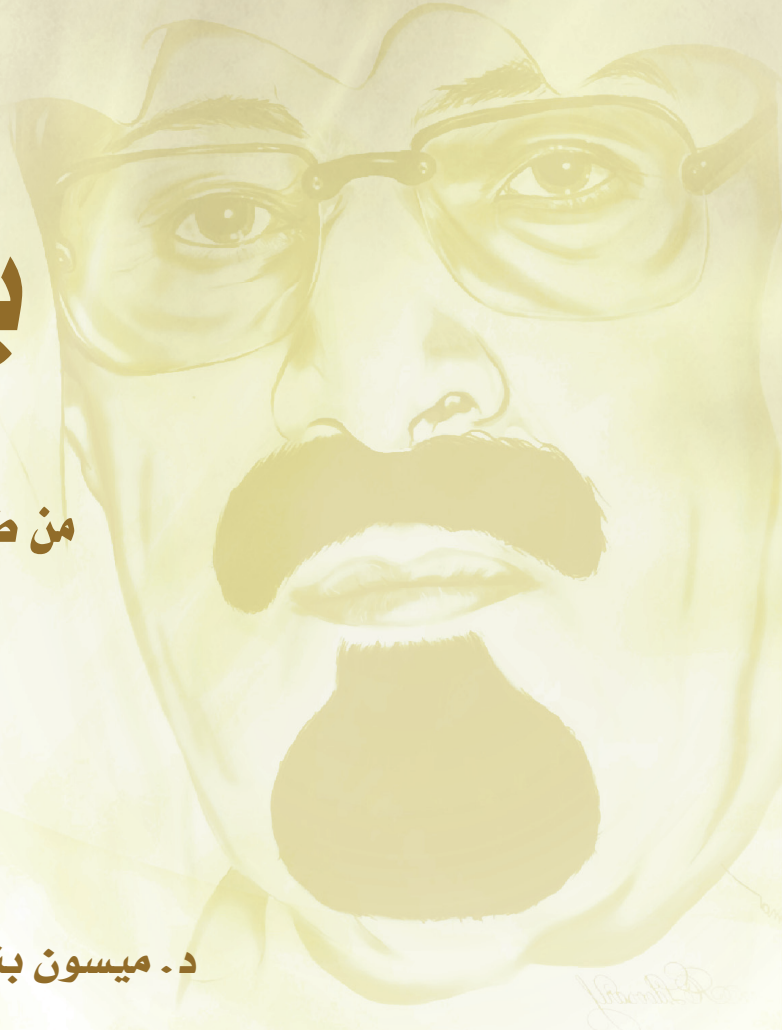

برؤية ملك

تمكين المرأة السعودية

من طموحات وآمال إلى خطط وقرارات نافذة

د. ميسون بنت علي الفايز

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

من أقوال

الملك عبدالله بن عبدالعزيز

عن دور المرأة السعودية في وطنها:

« لا يمكن أن نتجاهل بأي حال من الأحوال دور المرأة السعودية ومشاركتها في مسؤولية النهضة التنموية التي تشهدها بلادنا».

تمهيد

من دواعي الشرف العظيم لمركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، أن يتفاعل مع رؤية الملك عبد الله بن عبد العزيز، ويتناولها بالدرس؛ فتلك الرؤية كانت مبادرة تاريخية بامتياز نحو مسار حقيقي وخلاق في التأسيس لمستقبل واعد بخيارات وطنية لا يمكن تفعيلها إلا بمثل تلك الرؤية الملكية وما انطوت عليه من قرارات نافذة.

كانت رؤية الملك، بمثابة إرادة سياسية تشكلت بقوة منذ أن تولى الحكم ملكاً على المملكة، فشهد الوطن عبرها نهضة تنموية شملت مختلف مجالات الحياة؛ انطلاقاً من رؤية حضارية للإسلام، وشريعته التي جسدت في خطابها سوية إنسانية كاملة للرجل والمرأة، وجعلت الأدوار المتكاملة للجنسين مندرجة في خطاب واحد كقول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس﴾ و﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ و﴿يا بني آدم﴾. ذلك أن المسؤولية السياسية المتصلة بإدارة الشأن العام بحسب هذا الخطاب تعتبر من مشمولات الآية الكريمة ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (التوبة الآية، ٧١). وتعكس مفهوماً مشتركاً لعمل الرجل والمرأة في المسئولية السياسية حيال إصلاح المجتمع. والمسؤولية المنوطة بخلافة الإنسان، ذكراً وأنثى في عمارة الأرض. وبناء العمران البشري فيها: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ (هود الآية، ٦١).

ثمة العديد من الآيات القرآنية انطوت على رؤية واضحة لحيثية المرأة؛ لا سيما آيات سورة «النساء» وغيرها. التي أكدت تلك الحيثية من خلال الحقوق الأساسية للإنسان ـ رجلاً وامرأة ـ وعلى درجة واحدة من الخطاب؛ كالكرامة الإنسانية، وحق العلم، وحق العمل، والحقوق المتصلة بمنظومة التشريع في العبادات، والمسؤوليات، وغيرها. وهكذا فإن كرامة المرأة ومساواتها مع شقيقها الرجل في تلك الحقوق يظل من أهم المفاهيم المركزية المؤسسة لرؤية الإسلام الحضارية، بعيداً عن التأويلات الفقهية الضيقة، والمفهوم المتعسف لدلالة الآيات الخاصة بالمرأة وحقوقها بفعل رؤية تقليدية منغلقة وعاجزة عن رؤية الدلالات الموضوعية للنص القرآني.

وهكذا تأتي رؤية الملك في سبيل استمداد وإعادة الدور الطليعي للمرأة عبر المنظومة الحقوقية

القرآنية؛ من الدعوة إلى تكافؤ الفرص للجميع، وحق الفرد ـ ذكراً وأنثى ـ في خدمة مجتمعه بكل ما أوتي من قدرات وطاقات، والإحساس بالكينونة الموضوعية للمرأة كفرد مستقل وقادر على المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاضطلاع بمسؤولية العمل في الشأن العام؛ كالمشاركة في المجال الصحي، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، بطريقة تعكس الحيوية الحقيقية للمجتمع المسلم. ولقد جاء في الحديث الصحيح مايدل دلالة واضحة على فعالية المرأة ومساهماتها المالية. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري: «تصدقوا، تصدقوا، تصدقوا، وكان أكثر من يتصدق النساء» أخرجه مسلم.

إن مرجعية رؤية الملك المستمدة من دستور المملكة، جاءت لتفعيل (المادة ٩) في الباب الثالث من ذلك الدستور، بحسب منطوقها ومضمونها، حيث أن «الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز بتاريخه المجيد»، وكذلك بحسب (المادة: ١٠) «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية الإسلامية ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مكانتهم وقدراتهم»، وفي (المادة: ١١) «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل الاجتماعي فيما بينهم وعدم تفرقهم»، وفي (المادة: ٢٦) «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية».

واليوم نجد أنفسنا أمام استحقاق مرحلة تاريخية كبرى نحو الانتقال المجتمعي بدور المرأة إلى آفاق واعدة في رؤية الملك لتضيف الكثير إلى سجل المرأة السعودية في تاريخها ومسيرتها المضطردة نحو التقدم.

فهذا الانتقال المدروس سيغير الكثير من مفاهيمنا: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ تغييرا يمكن المرأة السعودية من المساهمة الفعالة والقاصدة إلى نهضة جديدة لتجسيد رؤية الملك، والتحقيق النافذ لمفاعليها الإيجابية من خلال تفاعل خلاق مع هذا العصر، والتطور وفق مفاهيمه الحديثة المتصلة بقيم العمل، والمثابرة، والإصرار، والمنهجية، وغيرها من أجل أجيال جديدة للنساء السعوديات، تكون أكثر قدرة على الحراك المجتمعي والوطني المزدهر؛ لتأكيد معنى المواطنة الحقة حيال هذا الوطن الكريم.

لقد شكل النهوض بأوضاع المرأة السعودية وتمكينها مشروعاً تاريخياً في رؤية الملك لتحقيق طموحاتها، وتذليل كل العقبات التشريعية، والمجتمعية لصالح ذلك التمكين. ذلك أن أي مشروع طموح للمجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الإقرار بدور المرأة ومساهمتها الفاعلة في عملية التنمية المستدامة لمجتمعها ووطنها.

هكذا كانت تلك التدابير التي اتخذها الملك على مستوى السياسات التشريعية الداعمة لدور المرأة وتمكينها؛ اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، مستندة إلى مرجعية راشدة مستمدة من الثوابت الدينية لمجتمعنا وعقيدتنا في رؤيتها، ومتصلة بالموروث الإيجابي من ثقافتنا التاريخية. ومنفتحة في الوقت نفسها على آفاق العصر.

ومن خلال هذه التدابير أمكن تشخيص مكامن الضعف، وتقييم واقع المرأة السعودية عبر تصور واعد لمستقبلها وإطلاق رهانات جديدة من خلال تلك التدابير، في مختلف الأصعدة؛ الحقوقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

بطبيعة الحال، يطول الحديث عن رؤية الملك، واستقصاء دلالاتها ومعانيها، بما يتجاوز موضوع هذا الكتيب، ولكننا نحاول التعرض لأبرز تلك القرارات الفاعلة في رؤية الملك عبد الله بن عبد العزيز من أجل تمكين المرأة السعودية.

برؤية ملك

استراتيجيات تشريعية لمسار الإنجازات التطورات وطنياً وعالمياً

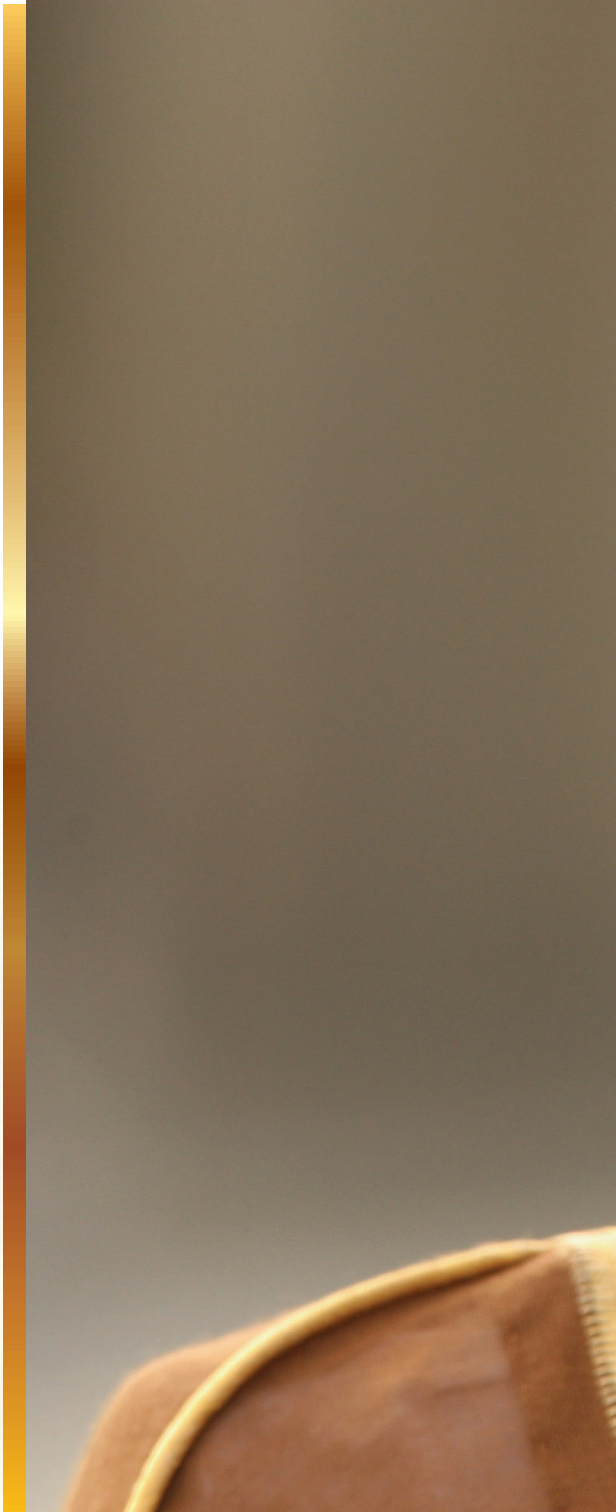

استراتيجيات تشريعية
لمسار الإنجازات والتطورات وطنياً وعالمياً

شهدت المملكة العربية السعودية العديد من المنجزات التنموية الشاملة في مختلف القطاعات؛ الاقتصادية، والتعليمية، والصحية والاجتماعية. وهي انجازات شكلت في مجملها تطوراً كبيراً، ورهاناً جعل من بناء الوطن وتنميته شرطاً شارطاً في مسار النهضة؛ منذ مبايعة الملك عبد الله بن عبدالعزيز في ٢٦ / ٦ / ١٤٢٦هـ.

وسنحاول رصد بعض التوجهات السامية المتصلة بتلك المنجزات والتطورات التشريعية، والاستراتيجية التي أطلقتها على المستويين المحلي والعالمي:

في الاقتصاد الوطني والعالمي:

كانت سياسة الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح المتوازن على الاقتصاد العالمي، من خلال تنويع قاعدة الإنتاج، وتعزيز البيئة الاستثماري هي العنوان البارز للسياسة الاقتصادية التي أسهمت في تجنيب المملكة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد انتهجها رائد التغيير والتنمية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وحققتها السياسات الاقتصادية للمملكة.

اطلاق الدعوة لحوار الاديان:

كما كانت مؤتمرات حوار الأديان في رؤية الملك عبد الله جزءاً من استراتيجية للحوار الذي هو أفضل آلية انسانية للتفاعل بين المواطنين، داخل الوطن، وكوسيلة إنسانية جامعة ومنطلقة من مبدأ التعارف الإسلامي العظيم، في قول الله تعالى ﴿يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾ (سورة المجادلة الآية: ١١) أي لتتعارفوا. وأول وسيلة للتعارف بين البشر هي

الحـوار. ومـن ثم كانـت فكرة إطلاق سلسلة الحوار بـين أتباع الأديان التي تمـت ترجمتها عبر فعاليات حواريـة عالميـة في بعض العواصـم الكبرى في الشرق الأوسط وأوربا. لقـد كان اطلاق فكرة الحوار بين أتبـاع الأديـان مقترحـاً طرحـه الملك عبد الله بـن عبد العزيـز في مؤتمر القمة الإسلامـي في مكة عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، وبعـد اجتماعه ببابا الفاتيكان، كان انعقـاد المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار في مكة المكرمة في يونيو ٢٠٠٨م هو الانطلاقة الأخرى في تأكيد مبدأ التعارف القرآني التي انبثقت عنها فكرة الحـوار الإنساني للتواصل مع المجتمع الدولي، ومن ثـم انعقاد مؤتمر مدريد العالمي للحوار عام ٢٠٠٨م. وأخيراً تم تتويج كل تلك الفعاليات الحوارية المختلفة بتأسيس مركزاً جامعاً (للحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات).

المشروعات الحضارية في الأراضي المقدسة:

منـذ اللحظـات الأولى لتوليه مقاليد الحكم حرص الملك عبد الله على خدمة وطنـه ومواطنيه وأمته الاسلامية، والمجتمع الإنساني، داخل الوطن وخارجه. وترجم ذلك من خلال استكمال مختلف المشاريع التـي تسهل وتيسـر على الحجاج، والمعتمريـن، والـزوار أداء مناسكهم، والقضاء علـى مشاكل الازدحام حـول جسر الجمـرات وفي المساحات المحيطة بها، وما تضمنته المشروعات؛ من استكمال امتداد الانفاق، والتقاطعات والجسور التي تسهل انسيابية حركة المرور من وإلى مشعر منى وعرفات، إلى جانب المشاريع العمرانية والساحات، وقطار المشاعر، وتوفير الامن والاستقرار والخدمات المنوعة في الاماكن المقدسة.

تأسيس اللجنة الوزارية للتنظيم الاداري:

والتي شكلت في المملكة بموجب الأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/٦٦٢٩) وتاريخ ١٤٢٠/٥/٧هـ. بهدف تطوير الجهاز الحكومي وتحديثه، والارتقاء بمستوى أدائه وترشيد كلفته، وتطوير الأنظمة الإدارية ورفع مستوى الأداء الإداري في مؤسسات الدولة.

نظام البيعة:

وهو النظام الذي أراد به الملك تجديد علاقات الولاء بينه وبين مواطنيه في إطار اللحمة الوطنية. تأسس في ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ - الموافق ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٦م، من خلال لائحة عرفت باسم (اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة)، وقد اشتملت على (١٧) مادة جاءت وفقا للنظام الأساسي للحكم في السعودية الصادر في فبراير عام ١٩٩٢م ونظام هيئة البيعة.

نظام القضاء ونظام ديوان المظالم:

أصدره الملك عبد الله بن عبدالعزيز كنظام جديد في المملكة بموجب المرسوم رقم (م/١٨) وتاريخه ١٩ رمضان ١٤٢٨هـ، انطلاقاً من حرصه على الارتقاء بالجهاز القضائي وتطويره بشكل مواز لما تشهده المملكة من تطور وتحديث في مجالات الحياة المختلفة؛ وذلك للإسهام في إحداث نقلة نوعية واعدة في أساليب أداء الجهاز القضائي لمهامه والمسئوليات المنوطة به.

مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية:

تأسيس هذا المركز الوطني المستقل للقياس كان بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧) وتاريخه ١٤٢٩/٧/٤هـ. لتحقيق جملة من الأهداف المتصلة بتحسين شروط الجودة في منظومة الأجهزة، وتولي مهمة قياس أداء تلك الأجهزة، واستخراج مؤشرات أداء سنوية يتم بموجبها تقييم أداء وإنتاجية الأجهزة الحكومية.

هيئة مكافحة الفساد:

وقد تم إنشاؤها بالأمر الملكي السامي رقم (أ/٦٥) وتاريخه ١٣/٤/١٤٣٢هـ بهدف إقرار الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال آليات إصلاحية أخرى لمراقبة حركة الفساد الحكومي ورصده. وهي ترتبط مباشرة بالملك عبدالله بن عبدالعزيز.

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

ضمن خطوات الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها الملك عبدالله بن عبدالعزيز كان صدور نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالمرسوم الملكي رقم (٥٨) وتاريخه ٤/٩/١٤٢٧هـ كنظام يتوخى تحقيق الكفاية الاقتصادية وزيادة تدعيم دور القطاع الخاص الاقتصادي.

نظام مكافحة الغش التجاري:

لمكافحة أساليب الغش التجاري، ورصدها عبر تطبيق هذا النظام الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٩) بتاريخ ٢٣/٤/١٤٢٩هـ.

هيئة حقوق الإنسان:

أنشأت بتاريخ ٨/٨/١٤٢٦هـ. وهي هيئة تهدف إلى حماية حقوق المواطن السعودي وتعزيزها؛ وفقاً للمعايير الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بتلك الحقوق، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؛ كما أن الهيئة تمثل الجهة الحكومية المستقلة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني:

تم انشاء المركز بمدينة الرياض بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٢٤هـ، انطلاقا من مفهوم حواري في مضمون قول الله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (سورة آل عمران الآية ٢٥١)، وتأكيد لوظيفة الحوار كأفضل آلية حضارية للتواصل بين أبناء الوطن؛ بهدف الوصول إلى قرارات مدروسة وجماعية تتعلق بمصالح الدولة والمواطنين.

مكافحة الفقر ورفع مستوى دخل الافراد بالمجتمع:

لقد كان إنشاء صندوق معالجة الفقر، وبرنامج «المساعدات الطارئة» للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق هدفاً وطنياً توخى اعتماد استراتيجية معالجة الفقر، من خلال توحيد الجهود الكبيرة للدولة ومكافحة أسبابه الجوهرية، ورفع مستوى دخل الفرد الفعلي، واستحداث برنامج للدعم التكميلي، وتطوير الاستعداد المهني للاندماج في دورة العمل والإنتاج لتلك الأسر، وزيادة مخصصات الجمعيات الخيرية العاملة في خدمة الفئات المجتمعية المستحقة للدعم؛ كجمعيات الايتام، وذوي الظروف الخاصة، ودعم الصندوق الخيري الوطني سنويا، وإيجاد البرامج الهادفة لمساعدة المحتاجين، ووضع المعايير التي تراعي ظروف الكثير من الأسر الفقيرة والقاضية بسداد احتياجاتهم بحسب اوضاعهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

الاستثمار في التنمية من خلال التعليم العام والتعليم العالي:

أربع وعشرون جامعة؛ منها أربع أهلية، أنجزها قطاع التعليم لتوفير حاجيات التأهيل المعرفي الشامل في المملكة. إلى جانب ٣٢ ألف مدرسة للبنين والبنات. إضافة للمعاهد العليا، ومراكز أبحاث تقنية (النانو) في بعض الجامعات. لقد انعكست رؤية الملك زيادةً في الانفاق على التعليم وبناه التحتية لتشمل

البحث العلمي في المؤسسات التعليمية العليا. وجسدت وزارة التعليم العالي ذلك واقعاً عبر تأسيس مراكز التميز البحثي في الجامعات. وتوفير الإمكانات، والكفاءات، والخطط اللازمة، لتحديث وسائل البحث العلمي. وتحفيز الباحثين.

بناء وتأهيل الموارد البشرية (برنامج الابتعاث انموذجا):

تبنى الملك رؤية أكثر شمولية للتنمية الاستراتيجية المتوازنة والمستدامة من منطلق فكر تنموي مستنير، يستثمر في الإنسان باعتباره رأس المال الأول والأهم في تحقيق معدلات الكفاءة البشرية التي هي أهم مرتكزات التنمية المستدامة. ومن خلال برنامج الابتعاث الخارجي كان التنويع في مصادر المعرفة هو الضمان الوحيد لتأهيل الكفاءات البشرية لشريحة الطلاب والطالبات عبر الدراسة بالجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة - شرقاً وغرباً - بهدف تطوير المستوى المعرفي، والأكاديمي، والتقني في بيئة العمل، والاستفادة من الخبرات العملية والتربوية والثقافية في مختلف دول العالم.

التدريب ومؤسساته المختلفة:

من أجل تطوير أساليب التدريب وتحسين نوعيته، والتوسع في برامج الابتعاث الخارجي ودعم مراكز الأبحاث العلمية، وتطبيق أعلى معايير الجودة في التعليم والتدريب.

الاهتمام بالتقنية وبناء مجتمع المعرفة:

وهو هدف تمثل في العديد من المنجزات؛ أهمها: إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) حتى تكون منارة عالمية للإبداع العلمي والتقني، ودعم مختلف البحوث المتصلة بحقول متقدمة في التقنيات الحديثة؛ كتقنيات «النانو» في الجامعات السعودية.

تمكين المرأة
برؤية ملك

كان استحقاق المرأة مشرفاً في الأعوام الأخيرة، لقاء حصولها على أدوار فاعلة في منظومة العمل العام عبر القرارات الملكية التاريخية التي اتخذها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تأهيلاً لحظوظها في مواقع القرار، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وإدراكا لضرورة الانتقال بمؤهلها التعليمي إلى فضاء المشاركة في عمليات التنمية، بعيداً عن إكراهات الموروث التقليدي المعيق لحراك المرأة بفعل امتداده الزمني أكثر من التزامه بالدين.

تمكين المرأة في المجال التعليمي

لقد أكدت تلك القرارات دوراً كبيراً في تمكين النساء من بعض الوظائف الحكومية العليا. ووصولها إلى مناصب قيادية،وهكذا منذ تعيين الأميرة الجوهرة بنت فهد بن عبد العزيز مديرةً لجامعة الرياض للبنات (جامعة الأميرة نورة حالياً) كأول سعودية في هذا المنصب؛ ثم تحقق الوعد مرة أخرى مع تعيين الدكتورة هدى بنت محمد العميل مديرة لجامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن بالمرتبة الممتازة، وتعيين الأستاذة نورة الفايز لتكون أول نائب لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات؛ فالدكتورة منيرة العلولا في منصب نائب المحافظ في المؤسسة العامة للتدريب، والدكتورة هيا العواد في أول منصب وكيل وزارة التربية والتعليم،. ليصل أخيراً عدد المبتعثات للخارج في برنامج الملك عبد الله إلى ٢٧٥٠٠ بعد أن كان ٤٠٠٣ دارسة، ويتوقع تخريج ٣٠٩٧ منهن خلال الأشهر القادمة، وبتمديد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمرحلة ثالثة مدتها خمس سنوات يتوقع ارتفاع أعلى في معدل نسبة الدارسات والمتفوقات منهن بحكم معايير برنامج الابتعاث.

تمكين المرأة في المجال الاقتصادي.

كان إنصاف المرأة في قرارات الملك عبد الله متجاوزاً إلى آفاق جديدة انعكست في قرارات تأنيث بيئة العمل في مجال اللوازم النسائية بأسلوب حازم أصبحت معه تلك المحال مؤنثة بالكامل، تزامناً مع دعمه المتجدد لسعودة الوظائف النسائية في القطاع الخاص، والتوجيه بتخصيص أراض للنساء داخل المدن في خطط وزراتي الشؤون البلدية والتجارة لتأسيس مشروعات صناعية تعمل فيها النساء، وسعودة وظائف مصانع الأدوية، إضافة إلى انشاء إدارات نسوية ضمن خطة توفر على حلول جذرية لعمل المواطنات في القطاعين الحكومي والخاص. ونجد في جملة مشاركات المرأة تفعيلاً لتلك القرارات ما يحقق ذلك الدور الإيجابي الذي توخاه الملك عبد الله للمرأة. فمابين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ تحقق الكثير من مفاعيل تلك القرارات على أرض الواقع؛ منها : مشاركة المرأة في انتخابات عضوية مجالس الغرفة التجارية بجدة، ثم بالمنطقة الشرقية فالرياض، والحصول على تراخيص تشغيل للنساء في المنشئات الخاصة (٢٠٠٥). وكذلك وصول المرأة إلى نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة

(د. لمى السليمان)، وتزامن ذلك كله مع صدور أمر ملكي بالموافقة على خطة وجدول زمني لحلول قصيرة المدى وأخرى مستقبلية، لاستيعاب خريجات الجامعة في مجال عمل المرأة .

وبعد مشاركات المرأة الناجحة في مؤتمرات الحوار الوطني؛ تأمل وزارة التخطيط ضمن برنامجها بين عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ في تخصيص قسم نسائي خلال عام في كل مصلحة حكومية لتولي معاملات النساء. كما تم توظيف النساء في السلك العسكري (الجوازات ـ السجون ـ الدفاع المدني) والدبلوماسي بما يحقق تلك الغاية النبيلة، وقد برز عدد من الشخصيات النسائية السعودية في المجال الاقتصادي لهن دورا فاعلا في هذا المجال منهن السيدة لبنى العليان، والتي احتلت المركز الثاني في قائمة أقوى سيدات الأعمال العربيات في الشركات المساهمة للعام ٢٠١٢م، ورشا الهوشان التي تشغل منصب عضو مجلس إدارة (المملكة القابضة) فقد تميزت في قطاع الاستثمار واحتلت كذلك المركز الثاني بقائمة أقوى سيدات الأعمال العربيات في الشركات المساهمة للعام ٢٠١٢م. كما برزت الاقتصادية السعودية الدكتورة ناهد طاهر ضمن قائمة لأقوى ١٠٠ سيدة في العالم، وأول سعودية تشغل منصب مدير عام ومستشارة اقتصادية لبنك سعودي.

تمكين المرأة في المجال الاجتماعي:

موفرةً للحماية التشريعية والقانونية، تبنت قرارات الملك عبد الله بن عبدالعزيز حيال الوضع الاجتماعي للمرأة رؤية جعلت من المرأة مساهماً أساسياً في إحداث تطور تشريعي عبر مشاركتها في صياغة القوانين المتصلة بقضاياها الشخصية والانسانية والاجتماعية؛ فمن خلال الدعوة إلى إنشاء محاكم ضد العنف الأسري الواقع على المرأة، إلى القرار الذي يمنحها قروضا لإعالة أسرتها، إلى انشاء جمعية (مودة) كأول جمعية نسائية للحد من آثار الطلاق وأسبابه؛بدا واضحاً أن الخيار الاستراتيجي لإشراك المرأة في قضايا الشأن العام بالسعودية لابد أن يبدأ من إزالة آثار التغالب الذي يحد من طموحها، ويعيق تقدمها؛ كالعنف الأسري والفقر لتنطلق بعد ذلك إلى آفاق رحبة تمثلت في دورها الفعال الذي تجلى خلال فعاليات الحوار الوطني، ودورها في بعض وظائف السلك العسكري والدبلوماسي، بالإضافة إلى دراسة وزارة العدل لإمكانية إشراك المرأة للعمل في مجال الاستشارات

القانونية تزامناً مع تخرج أول دفعة من خريجات القانون في كلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود (٢٠٠٩). ولأن الرؤية الشاملة تقتضي تكاملاً في مجالات الشأن العام؛ فقد كان نصيبا من مفاعيل تلك القرارات التاريخية منعكساً على الجانب الإعلامي الذي شهد بدوره تصعيدا قويا لدور المرأة، في الإعلام المرئي، والمسموع، والمقروء وجاء تعيين مجموعة من الصحفيات السعوديات في عضوية الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة لبعض المؤسسات الصحفية؛ كمؤسسة اليمامة خمس عضوات، ومؤسسة عسير عضوتين وغيرهن، تأكيدا لهذا التوجه، إضافة إلى تعيين الأستاذة نورة الحويتي في عضوية مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين، والدكتورة فوزية البكر في عضوية مجلس إدارة مؤسسة عسير للصحافة والنشر، فيما تم تعيين الدكتورة هيا المنيع مستشارة للتحرير بصحيفة الرياض، كما أنشأت صحيفة الجزيرة السعودية في العام ٢٠١٠ قسما نسائيا متكاملا لكل فنون العمل الصحفي.

تمكين المرأة في المجال السياسي:

شهد العام ٢٠١١ انتصاراً كبيراً للمرأة، عندما أصدر الملك عبد الله قراره التاريخي بشأن دخول المرأة ضمن عضوية مجلس الشورى مع حق الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية. وكان هذا القرار تطويراً لقرار تعيين ست مستشارات بعضوية مجلس الشوري في العام ٢٠٠٥. وأخيراً كان التتويج الأكبر للمرأة السعودية بقرار رقم (أ/ ٤٤ وتاريخه ٢٩ / صفر / ١٤٣٤هـ الموافق ١١ / يناير/ ٢٠١٣م) بمنحها العضوية لكاملة في مجلس الشورى بنسبة (٢٠٪) من مجمل أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥٠ عضوه، من منطلق أن مشاركة المرأة بمجلس الشورى أمر ضروري على اعتبارها شريحة تمثل نصف المجتمع تساهم في بناء الوطن ومناقشة قضاياه، وصياغة التشريعات التي تخص شئونه برؤية مباشرة ورسمية. وقد سبق وأن أتيح للمرأة السعودية تمثيل حكومة المملكة على المستوى الدولي، والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية، والعمل في السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية، ولا يزال العمل جارياً على تأهيل دفعات جديدة في السلك الدبلوماسي للوظائف الدبلوماسية للنساء في المملكة، وهو الأمر الذي تكلل مؤخراً بموافقة وزارة التعليم العالي على استحداث قسم لدراسة العلوم السياسية للفتيات

الراغبات في دراسة السياسة داخل الجامعات السعودية، وكذا مشاركتها ووصولها لمراكز ومناصب على المستوى الدولي فكانت أول امرأة سعودية ترأس منظمة تابعة للأمم المتحدة، وهي الدكتورة ثريا عبيد المتخصصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية كرئيسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تكافح من خلال هذا التكليف على كل المستويات من أجل تحسين وضع النساء والأطفال على المستوى العالمي.

تمكين المرأة في مجال الصحة والعلوم:

سعيا إلى تأكيد استحقاق الريادة النسائية في مجال الصحة والعلوم؛ كرم خادم الحرمين الشريفين الدكتورة خولة الكريع، بتقليدها وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى تقديرا لبحوثها العلمية، كما قلد صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز الدكتورة أروى بنت علي السيد، وسام الملك عبد العزيز على بحوثها التي تمثلت في اكتشاف الخلل في الجين المسبب للانتفاخات اللثوية، كما ظهرت نماذج متفوقة من العالمات السعوديات قدمن إسهامات علمية في المجال الطبي فكانت الدكتورة هويدا القثامي أحد هذه النماذج، وانتُخبت في مقدمة أول خمسين شخصية مشهورة على مستوى العالم في مجال التفوق العلمي الطبي، وتعد الاستشارية الأولى لجراحة القلب للأطفال في الشرق الأوسط والثانية على مستوى العالم، والدكتورة سامية العمودي وإسهاماتها الهامة كاستشارية نساء وتوليد وعقم وأطفال أنابيب، والتي تشغل منصب مستشار غير متفرغ لمنظمة الصحة العالمية. والدكتورة حياة سندي العالمة المتخصصة في الكيمياء النووية، بتخصص نادر جداً، تُجري من خلاله أبحاثاً غاية في التطور النوعي. والدكتورة فاتن خورشيد وأبحاثها في مكافحة مرض السرطان، وكذا عالمة الفيزياء ابتسام باضريس التي تشارك في تجارب مجمع سيرن الأوروبي للأبحاث النووية، والدكتورة نورة رشاد التي ساهمت في علاج مشكلات التضخم الأورمي وحماية الأمعاء من الاستئصال، وكذا مساعدة مرضى السكر من البتر بسبب الغرغرينا. والدكتورة عايدة العقيل الاستشارية الأولى لأمراض الوراثة والاستقلاب وغدد الأطفال والحاصلة على البورد الامريكي في أمراض الوراثة وعلى عضوية الكلية البريطانية لطب الأطفال، والدكتورة عائشة الحجاج أول طبيبة سعودية تتخصص في جراحة المخ والأعصاب، والدكتورة إلهام أبو الجدايل والتي نجحت في تسهيل اكتشاف علاج العديد من الأمراض المستعصية مثل الذهان وسرطان الدم والرعاش، والدكتورة سميرة إسلام والتي تمثل المرأة

المسلمة والعربية الوحيدة، ضمن ٣٢ عالمة على مستوى العالم في مجال علم الأدوية، وقد اختيرت عدة مرات ضمن أكثر النساء تميزاً في العالم، وكذا من داخل المملكة الدكتورة هيام علام واختراع علاج جديد للحالات ما قبل تسمم الحمل عند السيدات الحوامل، والدكتورة انتصار السحيباني والتي فازت بجائزتين دوليتين عن إنجازها العلمي صابغ تبادلات الكروموبيتيدات الشقيقة، والدكتورة مشاعل آل سعود كأول سعودية تعمل في معهد بحوث الفضاء والاستشعار عن بعد التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، أما الدكتورة ماجدة أبو رأس فقد تم اختيارها ضمن المشاهير في مجال العلوم بوزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠١٣ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن أبحاثها وبرامجها الرائدة في مجال العلوم والبيئة.

هكذا انطوى الاستحقاق الشامل في تلك القرارات التاريخية للملك عبدالله حيال دور المرأة السعودية على إطلاق رهان جديد للمرأة السعودية للمشاركة في قضايا الشأن العام ضمن حقوق المواطنة؛ مما سيجعلها تلعب دورا كبيرا في المستقبل من أجل خدمة وطنها جنبا إلى جنب مع شقيقها الرجل، ودون أن يكون دورها ذاك قابل للقسمة على أحد سوى انجازاتها وجهودها التي تستحق التكريم والتقدير.

ونختم كتيبنا هذا بقوله يحفظه اللّه

«إن المرأة تحمل مسؤولية أكثر من الرجل حين تحافظ على استقرار المجتمع وتساهم في بناء اقتصاد الوطن، أن تمثل هذا الوطن خير تمثيل خارجه وداخله، فتكون الأم الحانية والمواطنة البانية والموظفة المجدة، وتكون في الخارج سفيرة وطنها ومجتمعها ولها في دينها وعقيدتها وقيم مجتمعها أسوة حسنة»

مركز الأبحاث الواعدة في
البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

الرياض - طريق المطار - حي النرجس

www.csrws.net
تلفون/ ١٨٢٤٣٣٩٥.